الهجرة غير الشرعية : المدلول ، الأسباب و آثارها في الجزائر

Illegal immigration: meaning, causes and effects in Algeria

علي عثماني*، المركز الجامعي آفلو
Otmani.ali1@gmail.com
هجيرة صحراوي ، جامعة الجزائر 1
sahrohadjer.84@gmail.com

تاريخ إرسال المقال: 2021/08/30 تاريخ قبول المقال: 2022/04/20 تاريخ نشر المقال: 2022/05/12

الملخص:

من خلال مقالنا الموسوم بـ: " الهجرة غير الشرعية : المدلول ، الأسباب و آثارها في الجزائر " يتم التطرق بالدراسة و التحليل إلى بيان مدلول الهجرة غير الشرعية بمُختلف المفاهيم و تحليل و الوقوف على الأسباب و التداعيات التي تؤدي إلى الهجرة غير الشرعية من أسباب إقتصادية و إجتماعية مُختلفة ، و بيان تبعات و آثار الهجرة غير الشرعية من آثار إقتصادية و التي من شأنها الإضرار بالإقتصاد الوطني بالإضافة إلى الآثار و التبعات الخطيرة التي تهدد السلم و الأمن داخل الجزائر و إنتشار الإرهاب و الجريمة المنظمة العابرة للأوطان ، و مرد ذلك التدفق المُستمر للمهاجرين غير الشرعيين سواء من إفريقيا أو خارجها ، بالإضافة إلى الآثار التي تسببها الهجرة غير الشرعية في المجال الصحي و الذي يتمثل في إنتقال الأمراض المختلفة مثل الملاريا و السيدا و غيرها من الأمراض ، كما أنّه ومن خلال مقالنا يتم إلى جُهود الجزائر في مجال مكافحة الهجرة غير شرعية.

الكلمات المفتاحية: الهجرة ، غير الشرعية ، الجزائر ،الأسباب ، الآثار .

Abstract:

Through our article tagged with: “Illegal immigration: the meaning, causes and effects in Algeria,” the study and analysis is addressed to clarifying the meaning of illegal immigration with various concepts, analyzing and identifying the causes and repercussions that lead to illegal immigration from economic reasons and and a statement of the economic consequences and effects of illegal immigration that would harm the national economy in addition to the dangerous effects and consequences that threaten peace and security inside Algeria and the spread of terror Countries, and this is due to the continued flow of illegal immigrants, whether from Africa or outside, in addition to the effects that illegal immigration causes in the health field, which is the transmission of various diseases such as malaria, AIDS and other diseases. Algeria's efforts to combat illegal immigration. ism and transnational organized crime.

* المؤلف المرسل

Key words: Immigration, illegal, Algeria, causes, effects.

المقدمة:

إنّ ظاهرة الهجرة غير الشرعية تُعد ظاهرة مُعقدّة و غير مُقتصرة على دول دون أخرى بل هي عالمية و من المتفق عليه أنّ هذه الظاهرة ظهرت مع ظهور الثورة الصناعية في أوربا و ما خلفته من آثار مُختلفة ، و نتيجة للتدافق العديد من المهاجرين قصد الوصول إلى الضفة الأخرى سارعت العديد من الدول إلى فرض العديد من القُيود و الإجراءات المُختلفة للحد أو للتقليل من المهاجرين منها الحصول على تأشيرة... ، و الجدير بالإشارة أنّ الهجرة غير الشرعية قد تكون إما فردية أو جماعية هذا و نُشير إلى أنّه العديد من الأسباب و التداعيات المُختلفة التي أدت بالأفراد إلى الهجرة غير الشرعية أو بما يُسمى في المجتمع الجزائري بظاهرة " الحرقة " و كذا الهجرة غير القانونية ، منها الهروب من الحروب و الاقتتال في داخل العديد من الدول من دول عربية(العراق ، سوريا ، اليمن ،ليبيا ... ، و أخرى إفريقية (مالي ، النيجر ...) و غيرها من الأسباب التي يتضمنها المقال . كما أنّ للهجرة غير الشرعية آثار مُختلفة و انعكاسات على مختلف الدول التي تستقبل المهاجرين غير الشرعيين .

هذا و تُعتبر الهجرة غير الشرعية من التهديدات الأمنيّة الجديدة التي برزت بشكل ملحوظ خلال هذه الفترة كتهديد أمني جديد يمس القيم المرجعية بأبعاده المختلفة ، إذ تعد الجزائر إحدى الدول المعنية بهذه الظاهرة ، إذ يُلاحظ أن الهجرة غير الشرعية تُشكّل تحديات أمنيّة للدولة الجزائرية خصوصًا و أنّها تُمثل نقطة عبور المهاجرين غير الشرعيين نحو الضفة الشماليّة للبحر الأبيض المتوسط ، هذا بالإضافة إلى تزايد عدد المهاجرين بصفة شرعية نحو الخارج مما يُشكل مجموعة من الانعكاسات السلبيّة التي ساهمت في التأثير على الأمن في الجزائر [1].

و على هذا الأساس اخترنا أن يكون عنوان مقالنا بـ: "

" الهجرة غير الشرعية : المدلول ، الأسباب و آثارها في الجزائر"

و ذلك قصد معالجة الإشكالية الآتية : ما مدلول الهجرة غير شرعية ، و ما هي الأسباب والدوافع التي تؤدي إلى الهجرة غير الشرعية ؟ و ما آثار و تبعات الهجرة غير الشرعية على الجزائر ؟ .و فيما تتمثل جهود الجزائر في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية ؟ .

و للإجابة عن الإشكالية اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي و المنهج التحليلي الذي يتلاءم و موضوع مقالنا و ذلك من خلال التطرق إلى ظاهرة الهجرة غير الشرعية بالتحليل و الوصف و بيان آثارها و جهود مكافحتها في الجزائر ، و ذلك وفق التصور الآتي :

المحور الأول : الهجرة غير الشرعية : تعريفها و بيان أسبابها

المحور الثاني : آثار و إنعكاسات الهجرة غير الشرعية و جهود الجزائر في مجال مكافحتها .

المحور الأول : الهجرة غير الشرعية : تعريفها و بيان أسبابها

و نتطرق و من خلال المحور الأول إلى بيان مدلول الهجرة غير الشرعية (أولا) و مُعالجة الأسباب و العوامل التي تُؤدي إلى الهجرة غير الشرعية (ثانيا) .

أولا : مدلول الهجرة غير الشرعية .

قبل التطرق إلى مدلول الهجرة اصطلاحًا جدير أن نُبيّن هذا المصطلح لُغة .ثم نتطرق إلى تعريف الهجرة غير الشرعية اصطلاحًا .

فالهجرة لُغة نعني بها : ترك الشيء أو الفعل ، و الهجرة الخُروج من أرض إلى أخرى ، هذا و ورد مدلولها اللّغوي في لسان العرب أنّ الهجرة يُقصد بها الخروج من أرض إلى أرض ، و المُهاجرون هم من ذهبوا مع النبي صلى الله عليه وسلم ، تهجّر فُلان أي تشبّه بالمهاجرين و أصل المُهاجر عند العرب خروج البدوي من بادية إلى المدن ، و يُقال هاجر الرجل إذا فعل ذلك كذلك كل مُخْلٍ لمسكنه متنقل إلى قوم آخرين...[2]

هذا و نُشير إلى أنّه هُناك تعدد مدلولات الهجرة بين الهجرة السرية و الهجرة غير قانونيّة ؛ و في مجملها تدل على انتقال فرد أو جماعة من مكان إلى آخر بطرق سرية مُخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دُوليًا ؛ و بمعنى آخر هي التسلل عبر الحدود البرية و البحرية .و الإقامة بدولة أخرى بطريقة غير مشروعة ، و قد تكون الهجرة في أساسها قانونيّة ، و تتحول فيما بعد إلى غير شرعية و ظاهرة الهجرة السرية باتت ظاهرة ذات أبعاد عالميّة حيث تُوضع في المرتبة الثالثة بسبب خطورتها الإجرامية بعد المتاجرة بالمخدرات و الأسلحة . أما في الجزائر فيُستخدم مصطلح آخر مُرادف لمصطلح الهجرة غير الشرعية و هو " الحرقة " و يُقصد به قطع كافة الروابط التي تشد الفرد ببلده و أهله على أمل أن يجد هوية جديدة في بلد الاستقبال [3].

و تعريف الهجرة غير الشرعية من جانب علماء النفس و علماء الاجتماع ، نجد تعريف " وليام مكدوجل " M C Dogel حيث يعرّف الهجرة غير الشرعية "، بأنّها : " غريزة فطرية في الإنسان أي استعداد فطري موروث لا يحتاج إلى تعلم و يدفع الكائن إلى القيام بسلوك خاص بموقف مُعيّن مثلها في ذلك مثل غريزة التملك و غريزة المقاتلة " ، أما في مدلول الهجرة في علم الاجتماع فنعني بها الأخذ بالأسباب الاجتماعية ، فيُقال أنّ الهجرة معناها انتقال الإنسان من موطنه الأصلي و بيئته المحلية إلى وطن آخر للارتزاق و كسب و سائل العيش أو لسبب آخر[4] .

و الجدير بالإشارة إلى أنّ مُصطلح الهجرة ورد في القرآن الكريم ، و ذلك في قوله تعالى : " ومَن يُهاجِرْ في سَبِيلِ اللَّهِ يَجِدْ في الأرْضِ مُراغَمًا كَثِيرًا وسَعَةً " [5].

كما قد تكون الهجرة داخلية و خارجية ، و نعني بذلك أنّ الهجرة الداخلية تكون داخل إقليم الدولة الواحدة أي الهجرة من جنوب البلاد إلى شمالها ،أما الهجرة الخارجية فتكون من دولة إلى أخرى أو من قارة إلى أخرى .

أما تعريف الهجرة غير الشرعية اصطلاحًا ، فنُشير أنّها كانت محل اختلاف وجهات النظر في تحديد مدلولها الاصطلاحي ، و مرد ذلك إلى تعدد المفاهيم المُقدّمة من طرف الدول و نُميّز في هذا المقام إلى أنّه يميّز في هذا المقام بين الهجرة الشرعية و الهجرة غير الشرعية ؛ فأما النوع الأول فهو خاضع لأحكام القانون و تنظمه مختلف التشريعات من تأشيرات دخول و بطاقات إقامة تمنحها السلطات المختصة بالهجرة و جوازات السفر .و الهجرة غير الشرعية فتكون بشكل غير قانوني دون حصول المهاجرين على تأشيرات دخول أو بطاقة ... ، أما المكتب الدولي للعمل ، فيُعرّف المُهاجر غير الشرعي بأنّه : " كل شخص يدخل أو يُقيم أو يعمل خارج وطنه دون حيازة الترخيصات سرّي أو بدون وثائق أو في وضعية غير قانونية [6].

هذا ، أما مدلول الهجرة غير الشرعية من الناحية القانونيّة ، فنُشير إلى أنّه ترجع أولى المحاولات في تعريف الهجرة إلى الملتقى الدولي حول الهجرة الدولية الذي انعقد في ماي 1928 ؛ غير أنّ تضارب آراء المشاركين في هذا الملتقى أدى إلى الأخذ بالمُقترح الايطالي الذي حُضي بقبول نسبي ، و جاء في هذا الأخير أنّ المهاجر هو :" كل مواطن يغترب بهدف البحث عن عمل أو الالتحاق بالزوج و الزوجة أو باقي الأقارب الذين هاجروا لنفس الغرض الذي ذهب إليه المهاجر الأول ، فالهجرة تُعتبر حق من حقوق الأفراد مفادها إمكانية مغادرة البلاد و كذا العودة إليها ، و هذا ما قضت به المادة 13 في فقرتها الثانية ، التي ورد في مضمونها ما يلي : " يحق لكل فرد أن يغادر أي بلاد بما في ذلك بلده ، كما يحق العودة إليها " ، غير أنّ هذا الحق يجب أن يمارس في داخل حدود الأطر القانونية التي تُحددها كل دولة لدخول أجنبي لأراضيها ، و في حالة تجاوز هذه الحدود تتحول الهجرة من إلى عمل غير مشروع ...[7].

هذا و نُشير إلى تعريف المنظمة الدولية للعمل " OIT" فتعتبر الهجرة غير الشرعية هي التي يكون بمُوجبها المهاجرون مُخالفين للشروط التي تُحددها الاتفاقيات الدولية و القوانين الوطنية و يُقصد بها على هذا الأساس بالمهاجرين غير الشرعيين كلا من :

" الأشخاص الذين يَعبُرون الحدود بالطرق غير قانونيّة و خلسة من الرقّابة المفروضة ، و كذا الأشخاص الذين رخص لهم العمل بمُوجب عقد و يُخالفون هذا العقد سواء بالقيام بعمل غير مرخص له ، أو عمل يعاقب عليه القانون المحلي ، الأشخاص الذين يدخلون إقليم دولة ما بصفة قانونيّة و بترخيص إقامة ثم يتخطون مدّة إقامتهم و يُصبحون في وضعية غير قانونية " [8] .

و من جهة أخرى نُشير إلى أنّ الهجرة غير الشرعية تُعتبر جريمة مُغادرة الإقليم و يُعاقب عليه القانون [9] .

أما تعريف الهجرة غير الشرعية من منظور القانون الدولي : [10] فُنشير إلى أنّه قد انقسم الفقهاء إلى ثلاثة مواقف مُختلفة و التي نُوجزها على النحو الآتي :

– رأي أول عرفّها بأنّها الدخول و الخروج غير القانوني من و إلى إقليم أية دولة من قبل أفراد أو جماعات من غير الأماكن المحددة لذلك دون التقيد و الاعتداد بالضوابط و الشروط الشرعية التي تفرضها كل دولة في مجال تنقل الأفراد .

– و مضمون الرأي الثني اعتبر الهجرة غير المشروعة بأنّها الانتقال من الوطن الأم إلى الوطن المهاجر إليه للإقامة بصفة مستمرة فيه ، مخالفا للقواعد المنظمة للهجرة بين الدول طبقًا لأحكام القانون الدولي و الداخلي .

– أما الرأي الثالث من جهتهم يرون أنّ الهجرة غير الشرعية هي خروج المواطن من إقليم الدولة من غير المنفذ الشرعية المخصصة لذلك أو من منفذ شرعي باستخدام وثائق سفر مزورة .

و من خلال التعاريف الثلاثة التي تتضمنها مختلف الآراء يتضح جليا أنّ التعريف الثالث هو الأقرب إذ ركّز على طبيعة الهجرة غير الشرعية بغض النظر عن هدفها أو طريقتها أو حتى مدتها .

ثانيا :أسباب الهجرة غير الشرعية .

هُناك العديد من الأسباب و الدوافع التي تُؤدي إلى الهجرة غير الشرعية و التي نُلخصها في العوامل الاقتصادية و الاجتماعية (أولا) و كذا أسباب سياسيّة و أمنيّة (ثانيا) .

أولا : الأسباب الاقتصادية و الاجتماعية لظاهرة الهجرة غير الشرعية .

يرى العديد من الباحثين في هذا المجال إلى أنّ جُل أسباب الهجرة غير الشرعية تتمثل في عوامل اجتماعية و اقتصادية ، حيث يُعتبر توافد المهاجرين لأسباب اقتصادية من أهم دوافع التي ركّز عليها المتخصصون في قضايا الهجرة غير الشرعية و ظهر ذلك من خلال المكانة التي يكتسبها الجانب الاقتصادي في تحليل أسباب التدفقات البشرية خاصة فيما يتعلق بمعدلات البطالة المُرتفعة ووجود نسبة لا يُستهان بها ممن يعيشون تحت خط الفقر ؛ و في هذا الصدد يُؤكد الخبير الجزائري" الدكتور عبد الناصر جابي " أنّ ظاهرة " الحراقة " في الجزائر تُعد بشكل ما نتيجة نسب البطالة العالية و سوء الحالة الثقافية و الاجتماعية للشباب ، ما أفرز فشل اندماج الشباب في المجتمع المحلي "[11].

و في ذات الصياغ نُشير أنّ الأسباب الاقتصادية تُعتبر من بين أهم الأسباب التي تُؤدي إلى الهجرة غير الشرعية سيما في الجزائر و ذلك بعد الوضعية الاقتصادية المشددة التي عرفتها الجزائر أدت بها إلى طلب المساعدة من صندوق النقد الدولي ، الذي اشترط تغيير النظام الاقتصادي إلى النظام الرأسمالي مما أدى إلى غلق المؤسسات الاقتصادية المُفلسة أدى إلى تسريح الآلاف من العمال ، و تدهور العملة الوطنية ، هذا التضخم نتج عنه ارتفاع الأسعار و انخفاض المستوى المعيشي ... [12].

و إذا كانت العوامل الاقتصادية تُشكّل دافعًا قويًا و راء الهجرة غير الشرعية إلاّ أنّ ذلك لا يعني بأنّها كافية مما يعني أنّ قرار الهجرة تدفع إليه عوامل أخرى و تتجلى في الظروف الاجتماعية والتي تعدد مظاهرها و ذلك بتعدد المهاجرين و لكنّها تتجمع كلها لتدل على وجود بيئتين : الأولى طاردة و الثانية جاذبة ، و يكون اتجاه حركة السكان من البيئة الطاردة إلى البيئة الجاذبة ، و يدل التحليل النفسي الإجتماعي لهذه الحركة على وُجود بعض العوامل في البيئة الطاردة التي تحدث في نفس المهاجر شعُورًا داخليا ينفره من بيئته الأصلية ، و يدفعه للبحث عن بيئة جديدة يتوقع أن تكون ظروف الحياة فيها أفضل من الظروف التي يعيش في ظلها في موطنه الأصلي ...[13] .

و نتيجة أيضا التحولات التي عرفتها الجزائر من جرّاء الأزمة المُتعدد الجوانب ، ابتداء من عقد نهاية الثمانينات ، التي تركت آثار سلبية لم يَعرف المجتمع الجزائري مثيلها و لم يألفها من قبل ، إذ ظهرت على الساحة الوطنية عدّة مؤشرات و ظواهر اجتماعية و التي نُوجزها على النحو الآتي :

انتشار البطالة بين فئات الشباب و التي مست خريجي الجامعات و المعاهد ، أزمة السكن الحادة و ارتفاع نسبة الشباب إلى 70% من مجتمع تقل أعمارهم عن 30 سنة ، تنامي الشعور بالإغتراب و الإنعزال عن المشاركة في الحياة الإجتماعية ، تدهور القدرة الشرائية ... [14] ، و عُمومًا من أسباب الهجرة غير الشرعية من انتشار للفقر و التدهور المعيشي البطالة.. ..و غيرها .

ثانيا : الأسباب السياسيّة و الأمنيّة لظاهرة الهجرة غير الشرعية .

تُعتبر الأسباب السياسيّة و الأمنيّة من بين أهم الأسباب و العوامل التي أدت إلى تتسارع وتيرة الهجرة غير الشرعية ؛ حيث المُلاحظ في هذا الصدد أنّ عددا كثيرا من الشباب يخاطرون بحياتهم و يتركون ديارهم بحثًا عن أوضاع العيش أفضل يعتقدون بوجودها في أرض الأحلام الأوربيّة الموعودة .

إذ العوامل السياسيّة تُعد من أبرز العوامل التي أدت إلى الهجرة غير الشرعية على مر التاريخ فالعوامل السياسية تتمثل في أنّ ظاهرة الهجرة السكانية تأخذ مكانها لمُواجهة عمليات الغزو المسلح و قد تم إنشاء العديد من الهيئات و المنظمات الدولية التي عملت و لا تزال تعمل من أجل المساعدة عند حدوث العديد من الحركات السياسيّة و خاصة تلك الحركات التي تتم بين السكان اللاجئين في كثير من أجزاء العالم ومن هذه الهيئات و المنظمات على سبيل المثال كل من منظمة العمل الدولية و منظمة العفو الدولية [15] .

أما الأسباب الأمنيّة فتُعتبر الدافع الأساسي و يتجلى ذلك من خلال أنّ الأفراد يفرّون من الحروب الداخليّة أو الخارجيّة التي تشهدها بلدانهم و أوطانهم ، فنُشير إلى أنّ العالم يتخبط في صراعات حروب أهلية و مُشكلات عرقية و أخرى طائفية ، التي أدت إلى سلب الشعوب في حقهم في الحياة و الأمان ، بالإضافة إلى ما خلفه الاستعمار الغربي من استنزاف للخيرات و زرع الفتن داخل شعوبهم و التجزئة بين أفرادها و مثالنا في ذلك (دول القارة الإفريقية ...) .

و كذا في الوقت الحالي الأزمة المالية و انعكاساتها على دول الساحل و اللااستقرار في النيجر و كذا الحرب الطاحنة في ليبيا ، و ظهور حركات إرهابية مسلحة ، كلها أصبحت تهدد أمن و استقرار المنطقة بالكامل .و كذلك الحرب الطائفية في اليمن و التدمير الذي لحق هذا الأخير ، و الدول العربية أيضا القضية الفلسطينية و الحرب في سوريا و كذا لبنان .

و كذلك العراق الذي يشهد هو الآخر حروبا أهلية طائفية بسبب الاحتلال الأمريكي 2003 حيث ساعد على زرع بذور الفرقة و الخلاف الطائفي و العرقي بدعم من بريطانيا ليحول العراق إلى بلد الأكثر خطورة ، فالنزاعات المسلحة و عدم الاستقرار السياسي و الحكم السيئ إلى جانب الفقر و الكثافة السكانية و النزوح الريفي و انعدام فرص العمل ،أصبح كل بلد إفريقي منشأ أو عبور أو وجهة مقصودة [16] .

و الجدير بالإشارة في هذا الصدد إلى أنّ الجزائر تشهد عملية تدافق للسكان و هجرة كبيرة من دول افريقية و عربية و على رأسها مالي و النيجر و سوريا ... البحث عن الاستقرار و الأمن .

المحور الثاني : آثار و إنعكاسات الهجرة غير الشرعية و جهود الجزائر في مجال مكافحتها .

إنّ آثار و تبعات الهجرة غير الشرعية لها آثار مُتعددة سواء تعلق الأمر في شقها الأمني و الاقتصادي (أولا) أو الاجتماعي و الصحي (ثانيا) . (ثالثا) جهود الجزائر في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية.

أولا : آثار الهجرة غير الشرعية الأمنية و الاقتصادية .

إنّ ظاهرة الهجرة غير الشرعية و التي تشهد عملية تزايد مستمر خاصة من دول الجوار للجزائر من مالي و النيجر و كذا بعض البلدان العربية التي تشهد حروبًا و أزمات مُختلفة ، و على هذا الأساس نتطرق إلى الآثار المترتبة عن الهجرة غير الشرعية الأمنيّة منها و الاقتصاديّة في الجزائر .

فالآثار الاقتصادية تتمثل في كون أنّ الهجرة غير الشرعية التي تنشط في الإقتصاد غير الشرعي و تُدعمه بيد عاملة متكونة من الطلبة و النساء الذين لا يخضعون للنظام الاجتماعي و كذلك المقيمين بصفة غير قانونية بحيث يشكلون عاملا للاقتصاد غير الشرعي (الموازي) ، كما لها آثار أخرى تتمثل في التأثير بآليات سوق العمل و خلق عدم التوازن بين العرض و الطلب نتيجة لكثرة العمالة ، مما يساهم في ظهور للعمالة الموازية التي تقبل بأجور منخفضة و زهيدة و شروط عمل قاسية [17].

و كذا الضغط على المرافق العامة و الخدمات الأساسية و الإخلال بآليات سوق العمل و خلق عدم توازن بين العرض و الطلب نتيجة لكثرة العمالة المتسللة للدولة . و انتشار المشاريع الوهمية و تزايد جرائم غسيل الأموال [18].

أما بالنسبة لآثار الهجرة غير الشرعية في المجال الأمني و التي نُوجزها في تواطؤ بين الإرهابيين و المُهربين و تتمثل في العلاقة الكامنة بين الإرهابيين و الشبكات المتخصصة في إدخال المهاجرين حيث

أثبتت مختلف التحقيقات التي أجرتها أجهزة الأمن الجزائرية بأنّ هناك علاقة مصلحة بينهما تتمثل في تبادل المعلومات حول تحركات قوات الأمن و استفادة الإرهابيين من قسط ربح المهربين و كذا ظهور شبكات دولية لتهريب السلاح و المخدرات .

و هذا لما تدّره من ربح سريع و تدعيم الجماعات الإرهابية بالأسلحة و غيرها ، و انتشار ظاهرة تهريب المخدرات بجميع أنواعها و الجدير بالإشارة في هذا الصدد إلى أنّ تهريب المخدرات لم يقتصر على الحدود المغربية فقط بل امتد ليشمل في السنوات الأخيرة الحدود المالية حيث أصبح هذا البلد مُنتجا و مُصدرًا للمخدرات و من آثار الهجرة غير الشرعية انتشار الجريمة المنظمة بمُختلف أنواعها[19].

ثانيا : آثار الهجرة غير الشرعية الاجتماعية و الصحية .

إنّ الآثار الاجتماعية التي تُرتبها الهجرة غير الشرعية و يظهر في ظهور الأحياء العشوائية و تدني مستوى الخدمات في المرافق و انتشار الآفات الاجتماعية كالسرقة ، المخدرات ، الدعارة ...و دخول عادات غريبة على المجتمع ، و ظهور قيم جديدة و ثقافات غير مألوفة في المجتمع كظاهرة التسول و كذا التسكع ... ، و تراجع رهيب للأخلاق الحميدة و القيم الحميدة الحسنة في المجتمع .

و انتشار رهيب لترويج و استهلاك المخدرات بكل أنواعها و ظهور أقليات ذات نزعة دينية " مسيحية " في الجنوب الكبير خاصة بولاية " تمنراست " و انتشار أعمال الشعوذة خاصة في أوساط النساء من طرف الأجانب السود الأفارقة و بيع العقاقير و إيهامهم بالشفاء بيد أنّها تضر بالصحة للمواطنين ...[20].

أما آثار الهجرة غير الشرعية في المجال الصحي فلها آثار سلبية من خلال انتشار الأوبئة و الأمراض المعدية مثل الإيدز و الكوليرا و الالتهاب الكبدي ، ذلك أنّ المهاجرين غير الشرعيين من البلدان الإفريقية لا تتوافر لديهم الإمكانيات اللازمة لمقابلة نفقات العلاج [21]، ذلك أنّهم يعيشون بطريقة سرية داخل الجزائر و يتهربون من الرقابة و العلاج الصحي خوفا من الطرد و الترحيل ، و هذا ما يصعب الكشف المبكر للأمراض المعدية و علاجها أو الوقاية منها ، كما أن علاقة الهجرة الغير شرعية بتهريب المهاجرين و الإتجار بالبشر و كذلك المخدرات يساهم في تهديد أمن المواطنين حيث تساهم بنشر الأمراض الخطيرة كمرض نقص المناعة ، و هذا راجع إلى كون بعض المُهاجرين غير الشرعيين يشتغلون في أعمال غير مشروعة تُساهم في تفشي هذا النوع من الأمراض [22].

ثالثا : جهود الجزائر في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية .

باعتبار أنّ ظاهرة الهجرة غير الشرعية أصبحت تثقل كاهل العديد من الدول التي كانت منفذا أو قبلة للمهاجرين السريين فقد دعت الحاجة إلى ضرورة خلق إرادة دولية عازمة على مكافحة هذه الظاهرة و هذا من خلال العديد من التدابير :[23] التدابير على المستوى الوطني و على المستوى الدولي ، فعلى المستوى الوطني تدابير احترازية ووقائية و ذلك من خلال تشديد الحراسة على الحدود التي تسهل عملية الهجرة جوا أو بحرا أو برا من خلال إنشاء أجهزة أمنية مختلفة : من حراس الحدود ، حراس السواحل و شرطة الحدود "

و تدابير ردعية اعتبار ظاهرة الهجرة غير شرعية يعاقب عليها القانون ، أما على المستوى الدولي فنُميّز فيه على المستوى الثنائي و الجماعي فبخصوص الثنائي و نعني بذلك إقامة علاقات التعاون التي نشأت بين الجزائر و دول الجوار المستقبلة و المعنية بظاهرة الهجرة غير الشرعية. أما الجماعي فيظهر و يتجلى خلال التعاون بين مُختلف الفاعلين سواء على مستوى القارة الإفريقية أو الاتحاد الأوربي قصد التنسيق و التعاون من خلال إقامة اتفاقيات تعاون بين الدول في مجال مُكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية .

هذا و نُشير إلى أنّ الجزائر قد بادرت و بعد انضمامها لمعاهدة جنيف ، إلى إصدار المرسوم رقم 63 -274 المؤرخ في 25 يوليو 1963 المحدد لكيفيات تطبيق معاهدة جنيف المؤرخة في 28 يوليو 1951 المتعلقة بالقانون الأساسي للاجئين ، حيث تم و بمُوجب المرسوم الصادر سنة 1963 إلى استحداث على مستوى وزارة الشؤون الخارجية ، مكتب خاص باللاجئين و عديمي الجنسية ، و تحديد مهامه و تنظيمه و كذا مهام مُكوناته [24]. و في فترة لاحقة تم إصدار القانون رقم 08-11 المؤرخ في 25 يونيو 2008 المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر و إقامتهم بها و تنقلهم فيها .و ذلك نتيجة التطورات الحاصلة على المستوى الدولي و الإقليمي و الوطني و تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية نحو الجزائر فكان لزامًا إصدار قانون يواكب التطورات الحاصلة ، و في هذا الصدد نشير إلى الإجراءات الوقائية التي يتضمنها القانون رقم 08-11 حيث بادر بتنظيم دخول المهاجرين غير الشرعيين لأرض البلاد من خلال تنظيم دخول الأجانب حيث و بمقتضى المادة 03 من القانون رقم 08-11 عرفهم بأنهم يعتبر أجنبيا كل فرد يحمل جنسية غير الجنسية الجزائرية أو الذي لا يحمل أي جنسية ، كما أنّ الأجنبي لا يمكنه الدخول إلى الإقليم الجزائري إلاّ بمُوجب شروط محددة وفق هذا القانون ذلك أنه يكون حائزا لوثيقة سفر قيد الصلاحية توضح فيها هوية حاملها و توضع فيها صورته و مدة صلاحية الجواز و التي حددت بستة (6) أشهر و هذا ما أشارت إليه المادة04 من القانون رقم 08-11.

هذا و تجدر الإشارة إلى أنّه و طبقا لما تتضمنه المادة 07 من القانون رقم 08-11.يشترط لدخول الإقليم الجزائري أن يكون الأجنبي حائزا على الدفتر الصحي.

كما أنّه على الأجنبي مغادرة البلاد فورا بعد انتهاء مدة صلاحية تأشيرته ، إلاّ أنّ القانون منحه الحق في تقديم طلب الحصول على رخصة إقامة في الجزائر تسلم له من ولاية مكان إقامته بعد دفع حق الطابع وفق ما أشارت له المادة 16 من القانون رقم 08-11 ، حيث تدون فيها البيانات الضرورية و المتمثلة في الاسم و اللقب ، تاريخ و مكان الميلاد ، الحالة المدنية ، الجنسية ، و صورة صاحبها ، تاريخ منحها للإقامة النظامية أقصاها سنتان قابلة للتجديد و هذا بعد قيام مصالح الأمن بتحقيق وافي بشأنه [25].

هذا و أشارت الفقرة الثالثة و السابعة من المادة 16 من القانون 08-11 على أنّه في حالة ما إذا كان الأجنبي طالبا يزاول دراسته بأحد الجامعات الجزائرية تسلم له السلطات المختصة بطاقة مقيم تحدد فيها مدة تكوينه و تكون قابلة للتجديد إذا قدم الطالب الإثباتات الواجبة قانونا كشهادة التسجيل في الجامعة أو

إشهاد بعدم الحصول على شهادة التخرج .كما أنّه يشترط القانون رقم 08-11 على الأجنبي أن يُصرّح لدى المصالح الأمنية و المصالح البلدية بمحل إقامته القديم و الجديد ، في فترة قصيرة لا تتجاوز 15 يوما السابقة لتاريخ مغادرته لمحل إقامته القديم أو اللاحقة لتاريخ وصوله إلى مقر إقامته الجديد وفق ما أشارت إليه المادة 27 فقرة 02 من القانون رقم 08-11 ، أما في حالة عدم قيامه بالتصريح بهذه المعلومات فإنّه يعاقب بدفع غرامة مالية تتراوح مابين 2.000دج إلى 15.000 دج و هذا طبقا لما حددته المادة 40 من القانون رقم 08-11 ، كما أشار المشرع الجزائري و من خلال القانون رقم 08-11 سيما المادة 46 على عقوبات مختلفة ذات طابع جزائي تتمثل في الحبس من سنتين 2 إلى خمسة 5 سنوات و غرامة مالية من 60.000 دج إلى 200.000دج تطال كل شخص يقوم بصفة مباشرة أو غير مباشرة بتسهيل أو محاولة تسهيل دخول أو تنقل أو إقامة أو خروج أجنبي من الإقليم الجزائري بصفة غير قانونية[26].

هذا و بالإضافة إلى العقوبات التي أقرّها القانون رقم 08-11 ، فقد تم تعديل الأمر رقم 66-156 المتضمن قانون العقوبات المعدل و المتمم بموجب القانون رقم 09-01 ، حيث تم استحداث المادة 175 مكرر 1 و التي تنص على أنه:" دون الإخلال بالأحكام التشريعية الأخرى السارية المفعول ، يعاقب بالحبس من شهرين إلى ستة أشهر و بغرامة من 20.000دج إلى 60.000 دج أو إحدى العقوبتين كل جزائري أو أجنبي يغادر مقيم يغادر الإقليم الوطني بصفة غير شرعية ، أثناء اجتيازه أحد مركز الحدود البرية أو البحرية أو الجوية ، و ذلك بانتحاله هوية أو باستعماله وثائق مزورة أو أي وسيلة احتيالية أخرى للتملص من تقديم الوثائق الرسمية اللازمة أو من القيام بالإجراءات التي توجبها القوانين و الأنظمة السارية المفعول " و قد استحدث المشرع الجزائري و بموجب القانون رقم 09-01 قسما خاصا وهو القسم الخامس مكرر 2 عالج و من خلاله المشرع الجزائري جريمة تهريب المهاجرين ، حيث يعد تهريبا للمهاجرين القيام بتدبير الخروج غير المشروع من التراب الوطني لشخص أو عدة أشخاص من اجل الحصول ،. بصورة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو أي منفعة أخرى ، هذا الفعل اعتبره المشرع الجزائري جنحة يعاقب عليها بالحبس من ثلاث (3) سنوات إلى خمس (5) سنوات و بغرامة من 300000دج إلى 500000دج ، هذا و قد شدد المشرع العقوبات المقررة لهذا الفعل و اعتبره جناية إذا ارتكبت في ظروف قانونية حددها في نصي المادتين 303 مكرر 31 و 303 مكرر 32 لتصل إلى 10 سنوات و الغرامة إلى 200000دج[27].

هذا التعديل الذي تم استحداثه بعد مصادقة الجزائر على بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر و البحر و الجو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية و الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 15 نوفمبر 2000 حيث تم كما اشرنا سابقا القسم 05 مكرر02 لجريمة تهريب المهاجرين إذ يتضمن هذا القسم 12 مادة من المادة 303 مكرر 30 الى المادة 303 مكرر 41 [28].

هذا ومن جهتها الدكتورة " امحمدي بوزينة أمنة " ترى أنّ جهود الجزائر في إطار مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية أنه بالإضافة إلى الآليات التي يتضمنها القانون رقم 08-11 المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر و إقامتهم بها و تنقلهم فيها و كذلك تعديل قانون العقوبات بموجب القانون رقم 09-01 فضلا عن القانون رقم 81-10 المتعلق بشروط تشغيل العمال الأجانب ، حيث أن المشرع الجزائري اعتمد على مكافحة الهجرة غير الشرعية من خلال أحكام القانون البحري ، حيث تم تعديل الأمر 76-80 بالقانون رقم 98-05 الذي ينص على صورة من صور مغادرة غير المشروعة للإقليم الوطني المتمثلة في السفر خفية و ذلك بموجب المادة 545 منه حيث قررت هذه المادة عقوبات جزائية على فعل التسرب خلسة في سفينة قصد القيام برحلة بالحبس من ستة (6) أشهر إلى خمس (5) سنوات و بغرامة مالية من 10000دج إلى 50000دج خلافا لجريمة الركوب غير المشروع على متن سفينة المنصوص عليها بموجب المادة 544 من القانون البحري التي عاقب عليها بالغرامة فقط من 10000دج إلى 50000دج [29].

الخاتمة :

مما تقدّم بيانه و من خلال هذه الورقة البحثية يتضح لنا أنّ ظاهرة الهجرة غير الشرعية هي ظاهرة ليست بالجديدة و إنّما هي قديمة عرفتها مُختلف الشعوب و الأمم بدء من الثورة الصناعية إلى يومنا هذا حيث أنّ هذه الظاهرة الأشخاص الذين يعبرون الحدود بالطرق غير قانونية و خلسة من الرقابة المفروضة و كذا الأشخاص الذين رُخّص لهم العمل بمُوجب عقد و يخالفون هذا العقد سواء بالقيام بعمل غير مُرخص له ، أو عمل يعاقب عليه القانون المحلي و في الجزائر فيُستخدم مصطلح آخر مُرادف لمصطلح الهجرة غير الشرعية و هو " الحرقة " .

و هناك العديد من العوامل و الأسباب التي تؤدي إلى الهجرة غير الشرعية من دوافع اقتصادية و أمنية و اجتماعية . كما للهجرة غير الشرعية آثار و انعكاسات و منها الدول المستقبلة من انعكاسات أمنية و اقتصادية و اجتماعية و صحية .

هذا و نُشير إلى جهود الجزائر في مجال مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية منها القانون رقم 08-11 المؤرخ في : 25 جوان 2008 المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر و إقامتهم بها و تنقلهم فيها و الذي يتضمن الفصل الثامن منه على أحكام جزائية مختلفة في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية .

و كذا تعديل الأمر 66- 156 المؤرخ في: 08 يونيو 1966 المتضمن قانون العقوبات المعدّل و المتمم ، سنة 2009 بموجب القانون رقم :09-01 المؤرخ في : 08 مارس 2009 و الذي يتضمن عقوبات مختلفة للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية .

و كتوصيات و اقتراحات حول موضوع الهجرة غير الشرعية نُوصي بما يلي :

– العمل على تبادل الخبرات سواء على المستوى الإقليمي و الجهوي و حتى العالمي (العربي ، الإفريقي ، الدولي) في مجال طرق و سبل مكافحة الهجرة غير الشرعية .

– القيام بأيام تحسيسية و أيام دراسية و ندوات وطنية لبيان مخاطر و آثار الهجرة غير الشرعية السلبية على الفرد و المجتمع و التطرق إلى مختلف الجزاءات التي أقرّها المشرّع الجزائري في سبيل مكافحة الهجرة غير الشرعية .

– زيادة التنسيق بين الدول المجاورة للجزائر قصد منع تسلل رعاياها إلى التراب الجزائري سيما الحدود الجنوبية (مالي و النيجر .

– فرض عقوبات صارمة لكل من تسول له نفسه التسلل إلى الجزائر أو يقيمون بطريقة غير شرعية سيما إذا كان يشكلون خطرا على النظام العام داخل الجزائر .

– تشديد مُختلف العقوبات و الرفع من قيمتها سواء تعلق الأمر بالقانون رقم 08–11 المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر و إقامتهم بها و تنقلهم فيها أو من خلال الأمر 66– 156 المؤرخ في: 08 يونيو 1966 المتضمن قانون العقوبات المعدّل و المتمم.

الهوامش :

[1] - هبري سحنين ، ولد الصديق ميلود ، المقاربة الجزائرية لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية ، مجلة البحوث القانونية و السياسية ، المجلد 02 ، العدد 14 ، تاريخ النشر 2020/06/05 ، ص 104 .

[2] - منصوري رؤوف ، الهجرة السرية من منظور الأمن الإنساني ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام تخصص حقوق الإنسان و الأمن الإنساني ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة سطيف 2 ، الموسم الجامعي 2014/2013 ، ص 14.

[3] - غربي محمد ، التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط ،مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية و الإنسانية ، جامعة الشلف ، العدد 08، 2011 ، ص 52.

[4] - مزيان محمد ، الحراقة : المعاش و التصورات ، رسالة لنيل شهادة الماجستير ، علم النفس الجماعات و المؤسسات كلية العلوم الإجتماعية جامعة وهران ، السنة الجامعية 2011–2012 ص 10.

[5] - القرآن الكريم ، سورة النساء ، الآية رقم : 100.

[6] - ساعد رشيد ، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، تخصص دراسات مغاربية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة بسكرة ، 2011، 2012، ص ص14 15.

[7] - عبد الحليم بن المشري ، ماهية الهجرة غير الشرعية ، مجلة المفكر ،دورية تصدر عن كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة محمد خيضر بسكرة ، العدد السابع ، ص 97.

[8] - ساعد رشيد ، المرجع السابق ، ص 16.

[9] - للاستزادة و التوسع أكثر حول الموضوع ينظر بن فريحة رشيد ، جريمة مغادرة الإقليم الوطني بصفة غير شرعية مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الجنائية و علم الإجرام ، كلية الحقوق ، جامعة ابو بكر بلقايد ، تلمسان ، 2009/ 2010.

[10] - بن يوسف القينعي ، الهجرة غير الشرعية : واقع و تشريع ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم ، تخصص : قانون جنائي و علوم جنائية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة سيدي بلعباس ، السنة الجامعية 2016/2015 ، ص 16.

[11] - قدة حمزة ، معالجة الصحافة الوطنية لظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر ، تحليل محتوى لعينة من الصحف مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، شعبة الاتصال و التنمية المستدامة للمؤسسات ، قسم الإعلام و الاتصال ، كلية الآداب و العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، جامعة عنابة ، السنة الجامعية ، 2011/2010 ، ص 108 .

[12] - فايزة بركان ، آليات التصدي للهجرة غير الشرعية ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق ، تخصص علم الإجرام و العقاب ، قسم الحقوق ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2011/2011، ص 39.

[13] - ساعد رشيد ، المرجع السابق ، ص 60.

[14] - الأخضر عمر الدهيمي ، الهجرة السرية في الجزائر ، ملتقى التجارب العربية في مكافحة الهجرة الغير المشروعة ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، المملكة العربية السعودية ، بحث مقدم بتاريخ 8فبراير 2010، ص 04.

[15] - ساعد رشيد ، المرجع السابق ، ص 62 .

[16] - فايزة بركان ، المرجع السابق ، ص 48-49.

[17] - منصوري رؤوف ، المرجع السابق ، ص 164

[18] - فايزة بركان ، المرجع السابق ، ص 58

[19] - ساعد رشيد ، المرجع السابق ، ص 90.

[20] - نفس المرجع ، ص 91.

[21] - فايزة بركان ، المرجع السابق ، ص 63.

[22] – نوال بن عمار ، الهجرة غير الشرعية و أثرها في الجزائر ، مجلة علوم الإنسان و المجتمع ، جامعة محمد خيضر – بسكرة ، ، المجلد 09/ العدد 01/ 2020 ، ص185.

[23] - محمد غربي ، سفيان فوكة ، مشري مرسي ، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، المخاطر و إستراتيجية المواجهة ، دار ابن نديم للنشر و التوزيع ، الجزائر ،دار الروافد الثقافية ، ناشرون ، الحمراء ، بيروت لبنان الطبعة الأولى 2014 ، ص ص 88.87.

[24] -حسين فوزاري ، دور الجزائر الدولي في مكافحة الهجرة غير الشرعية ، منظومة قانونية ملاءمة استراتيجية ، مجلة دائرة البحوث و الدراسات القانونية و السياسية ، مخبر المؤسسات الدستورية و النظم السياسية ، العدد الثامن – جانفي 2020 ص 23،

[25] - منال بوكورو ، دور الإطار القانوني و المؤسسي في مكافحة الهجرة غير الشرعية نحو الجزائر ، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية ، القسم (أ) العلوم الإقتصادية و القانونية ، المجلد 13 ، العدد 01 ، 2021 ، ص 297.

[26] - نفس المرجع ، ص 297.

[27] يوسفات علي هاشم ، بن الطيبي مبارك ، الآليات القانونية لمكافحة الهجرة غير الشرعية في الجزائر (قراءة تحليلية للنصوص الداخلية و الدولية) مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية و الاقتصادية ، المجلد 08 ، العدد 01 ، 2019 ، ص 344.

[28] -منال بوكورو ، المرجع السابق ، ص299

[29] - ينظر امحمدي بوزينة أمنة ، جهود الجزائر في إطار مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية ، مجلة الميزان ، معهد الحقوق و العلوم السياسية ، مخبر الجرائم العابرة للحدود بالمركز الجامعي صاحي احمد ، النعامة ، العدد الثالث الخاص بفاعليات الملتقى الدولي الاول ، حول واقع الهجرة غير الشرعية و آليات مكافحتها المنعقد في 16 و 17 اكتوبر 2018 ، ص 87.